International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (4), No. (7) July 2025 الإصدار (4)، العدد (7)

مسودة مشروع علاجي تربوي وإدماجي للأحداث بالمغرب

التومي محمد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب
etoumi.flsh@gmail.com

ملخص الدراسة

أصل الاهتمام بمستقبل ومشروع حياة الأحداث في المغرب، لم يكن بالنسبة لي قط وليد صدفة فباعتباري أخصائي نفسي إكلينيكي، وإطاراً سابق بالمندوبية العامة لإدارة السجون، والتي كان شرفاً لي الانتساب إليها لزمن ليس بالقصير. سمحت لي مهمتي بالوقوف على المجهودات المبذولة في هذا الإطار. لذلك أرى ان الاشتغال على هذا الموضوع ذو أهمية بالغة لما له من آثار نفسية واجتماعية على الفرد الحدث من جهة. وأيضاً لما له من حلول لأعباء مادية واقتصادية على المجتمع، ويكفي الرجوع إلى الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الرسمية، لتبرز أهمية وضرورة التأمل العميق والتنبؤ الاستباقي لهذا الموضوع، بل نجد حتى المجهودات المبذولة من طرف القطاع الوصي، تصطدم باتجاهات ومواقف غير صادقة في البحث عن التصالح والاندماج في النسيج والقيم المجتمعية سواء من طرف الأحداث وعائلتهم، فخلال فترة الإيداع وهي فترة قد لا تقل عن 6 أشهر، فهم يدعون في إصلاحية مع تمتعهم بنظام خاص، يختلف على نظام الراشدين، ويتم توفير مراكز للتعلم والتكوين للحصول على مهنة أو حرفة عند الإفراج عليهم. المفارقة الأساسية أن معظم الأحداث المعتقلين لا ينخرطون بشكل جدي في مراكز التعليم والتكوين المهني، بل أن انخراطهم في هذه المراكز يخفي وراءه خلفية أخرى أساسية ومحددة بعيدة عن غايات وأهداف التعليم والتكوين وتحقيق عملية الانسجام، والتكامل مع أهداف وقيم المجتمع، والدليل على كل ذلك الارتفاع المهول والمضطرد لحالات العود.

لذلك كله نحن في حاجة ماسة لإعادة النظر في أساليب التعامل وتدبير العلاقة مع الأحداث داخل الإصلاحيات ما دام أننا أمام ارتفاع مهول لحالات العود مما يدعونا لتقديم منظور ومعالجة نفسية اجتماعية خالصة تعيد للأسرة والأب دورهما الموؤد على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: المقاربة العلاجية، النظام، رمزية الأب، انحراف.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (4), No. (7) July 2025 الإصدار (4)، العدد (7)

Draft of a therapeutic, educational, and integration project for juveniles in Morocco

Etoumi Mohamed
Faculty of Arts and Humanities, Ain Chock, Hassan II University, Casablanca, Morocco
etoumi.flsh@gmail.com

Study Summary

For me, the origin of my interest in the future and lives of juveniles in Morocco was not a coincidence. As a clinical psychologist and former executive with the General Delegation for Prison Administration, which I had the honor of joining for a long time, my role allowed me to observe the efforts made in this regard. Therefore, I believe that working on this issue is of great importance because of its psychological and social effects on the juvenile individual on the one hand, and also because of its solutions to the material and economic burdens on society. It is sufficient to refer to the statistics issued by official institutions to highlight the importance and necessity of deep contemplation and proactive prediction of this issue. Indeed, we find that even the efforts made by the supervisory sector clash with dishonest trends and positions in the search for reconciliation and integration into the fabric and values of society, whether on the part of the juveniles or their families. During the period of placement, which may not be less than 6 months, they are invited to a reformatory while enjoying a special system, different from the system for adults, and learning and training centers are provided to obtain a profession or trade upon their release. The fundamental paradox is that most detained juveniles do not engage seriously in vocational education and training centers. Rather, their involvement in these centers conceals a fundamental and specific background that is far removed from the aims and objectives of education and training, and the achievement of integration and harmonization with the goals and values of society. Evidence of this is the alarming and steady rise in recidivism rates. Therefore, we urgently need to reconsider the methods of dealing with and managing relationships with juveniles within correctional facilities, given the alarming rise in recidivism

rates. This calls for a purely psychosocial perspective and treatment that restores the neglected role of the family, and fathers in particular

Keywords: Therapeutic Approach, System, Father Symbolism, Deviation.

مقدمة

لنجعل الأرقام تتحدث عن الجنوح بالمغرب، سبق للمغرب أن تصدر بلدان البحر الأبيض المتوسط من حيث النسبة المئوية للجنوح 256 معتقل عن كل 100 نسمة. في حين أن هذه النسبة عرفت تراجعاً ب 10% والتي بلغ عددها 723 ألف و847 لسنة 2023 حسب نشرة المديرية العامة للأمن الوطني.[1] كما أن بناء على دراسة مسحية إن 78% من الأحداث يصبحون نزلاء عائدين إلى السجون في سن الرشد، بالإضافة وحسب دراسة تمت بكلية ظهر المهراز توصلت إلى أن 47% من أبناء السجناء يصبحون سجناء أيضاً.

هذه المعطيات والدراسات أكدتها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أوضحت دراسة المندوبية[2] أن حالات العود ترتفع في المستويات العمرية بين 25 و29 سنة، وتصل إلى 88% بالنسبة للنزلاء الذكور. وكشفت على أن مستوى العودة للجريمة يرتفع عند المسجونين العازبين بنسبة 58%، بينما يقل عند نظرائهم من المتزوجين 21.%، وأكدت الدراسة أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلت ظاهرة العود وحالات الانحراف، حيث تصل نسبة العود عند النزلاء الذين لا يتجاوز مستواهم الدراسي الطور الابتدائي إلى 40%، بينما لا تتجاوز حاجز 2% بالنسبة للنزلاء أصحاب المستويات الجامعية. وأشارت الدراسة أن نوعية الجرائم التي ترتكب في حالة عود تكون بنسبة 31% مرتبطة بجرائم السرقة، و23% بجرائم المخدرات، و19% بجرائم الاعتداءات.

وبالنسبة لأسباب ارتكاب الجرائم، فإن 42% من النزلاء المستجوبين ربطوها بالمشاكل المالية، و30% بالإدمان على المخدرات، و22% بالإدمان على الكحول. وكشفت الدراسة أن 6% فقط من النزلاء قالوا إنهم تلقوا علاجاً من أجل عدم العودة إلى الجرائم. أما عن أسباب العود فإن 39% من النزلاء ربطوها بالمشاكل العائلية. فيما أكد 94% من النزلاء الذين يوجدون في حالة عود أنهم لم يتلقوا أي مساعدة حكومية من أجل عدم العودة لعالم الجريمة. حسب إحصائيات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في متم 2023 ما مجموعه 102 ألف 653 نزيل ونزيلة 2.47 إناث وتصل نسبة العود ل على كل الفئات 56 %، إلا أن نسبة العود بالنسبة للشباب ما بين 25 و29 سنة 88 % في المائة من مجموع

[1] التقرير السنوي للإدارة العامة للأمن الوطني بالمغرب 2023.
[2] تقرير مندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج 25 ستنبر 2019.

الجرائم. وتتوقع المندوبية وصول عدد المعتقلين في سنة 2028 إلى 122 و714 أي بنسبة 19.54% وهو يتزايد باضطراد نسبياً ويؤثر تقريباً على جميع الفئات بالنسبة للأحداث فقد صرح وزير العدل بتاريخ يونيو 2023 أن نسبة الأحداث المتابعين هو 29 ألف و422 الصغار الذين تزيد أعمارهم عن 16 عاماً، حتى سن 18 عاماً، وهي السن القانونية.

كتعقيب على هذه المعطيات والإحصائيات أود أن أثير الانتباه إلى النقاط التالية:

1. أن النقاش المتداول حول ظاهرة الجنوح والجريمة بالمغرب غالباً ما ينظر له بصفته أرقام يتم بتقييمها بالنظر إلى المحيط الإقليمي.
2. ثانياً غالباً ما ينظر لهذه الظاهرة من تأويلات حصرية جنائية أمنية قانونية وحقوقية ونظرة سيولوجية دوركايمية على وجه الخصوص.
3. ويتم التغافل أو تجاهل الفاعل الأساسي والمحدد الأوحد وهو الفرد- الطفل، حيث غالباً ما ينظر إليه المجتمع بكونه الجاني وهذا خطأ فظيع، حيث أن التراكم المعرفي في المجال السيكولوجي بالإضافة إلى ممارساتي المهنية في هذا القطاع، جعلتني أسلم أن هذا الطفل الحدث هو مجموع عوامل اجتماعية وأسرية زكتها استعدادات ومواقف فردية، لتتشكل على صورة ضريبة يؤديها المجتمع، نظراً لتقاعس على عدة مناحي تبدأ من الأسرة تصل إلى المدرسة ويغديها المحيط، لتتجسد عن الحدث أو النزيل في انتظارات فردية هوامية لكل هذا وذاك تتركز نظريتي العلاجية على تغطية كل مناحي الحياتية والمجالية وكذا الاقتصادية. في تناغم تام بين المحددات الأساسية لبناء توافق النفسي والاجتماعي والأسري بناء تتحمل فيه كل المؤسسات الرسمية دورها كاملاً.

لذلك أقدم لكم في هذا المقال قراءتي نفسية اجتماعية طولية لهذا الحدث النزيل، والتي استمرت ولا زالت مبنية على مسار بحث أكاديمي وممارساتي، جاوز العشرين سنة بكثير، كباحث في علم النفس المرضي الإكلينيكي وعلى وجه الخصوص الشخصية المعادية للمجتمع، وكإطار سابق بالمندوبية العامة لإدارة السجون. في أفق بناء برنامج إدماجي فعال، حيث البعد العلاجي أولاً ثم التربوي ثانياً والحد من آثار البيئة الحاضنة ثالثاً وأخيراً.

أولاً: تشخيص ظاهرة الجنوح

ماذا نقصد بالجنوح من منظور سيكولوجي محظ، فالجنوح هو الاضطراب السلوكي المؤدي إلى اقتراف جنحة أو جريمة تم الإعداد لها والتبرير للقيام بها وشرعنة المرور إلى الفعل، بناء على مواقف واتجاهات نفسية تحددت مساراتها نفسياً وعقلياً، وغذتها وحفزت عليها محددات تنشئوية واجتماعية قد تكون حقيقية أو هوامية، هذا الذي يجعلني أرى الجنوح وتبني سلوك التعدي على الآخر حالة نفسية فريدة

تشكلت شخصيتها بعناصر لا يمكن تعميمها على كل الحالات على اعتبار أن الانحراف السلوكي تتماثل نتائجه ولكن تختلف أسبابه مدعوماً بقيم اجتماعية مزيفة خارجة عن إطارها المرجعي، لذلك يكون من اللازم وبالضرورة عدم الاكتفاء بوضع برامج جماعية، حيث أن الوصفة الجامعة لا توجد بالمطلق.

فالمقاربة التي أقدمها لكم اليوم والتي اشتغل عليها منذ وقت ليس بالقصير تهتم بالنظر إلى الحالة كحالة متفردة بل يجب لغاية تحقيق إدماج حقيقي، توظيف علم النفس المرضي كقاطرة لتخصصات أخرى مساعدة ومكملة من أجل تحقيق إدماج حقيقي للأحداث. فقول حسب المندوبية 88% من العائدين الراشدين علماً بأنني قمت بدراسة سابقة لحالة العود وتساءلت عن المحددات الأساسية هل الاستعدادات الفردية أم المحفزات المجالية[3] لنخلص في 2014 إلى أن نسبة العود فقط في هذه السنة كانت 56% وتمت البرهنة على وجود علاقة ترابطية بين الاستعدادات الفردية والعودة المتكررة الى السجن. هذا يدفعنا إلى النظر وتعميق البحث وفهم عوالم حياة الفردية المحرفين السلوكيين، وكذلك التعرف على الأعراض والخصائص الفردية والسمات الشخصية التي هي وحدها القادرة على تلمس مسار إنارة الطريق وبناء مشروع حياتي مستقبلي قابل للتحقق.

بدل وقوف على التصنيف والتشخيص والإحصاء من خلال الجنح والمدد والسن وخاصية التكوين لأنه في نظري هذه المعطيات هي مجرد أرقام جافة لا تصل إلى عمق المشكل المتمثل في لماذا الانحراف السلوكي؟ كيف اختار هذا المسار؟ ما هي المبررات العقلية والاجتماعية والقيمية المحدد للمرور إلى الفعل؟ لذلك أرى أنه آن الأوان للتقدم نحن وضع استراتيجية علاجية وتربوية مع ضرورة إشراك الموارد الخارجية وفق ما تسمح به القوانين المنظمة لإنجاح العملية الإدماجية الحقيقية.

ثانياً: نحو توطين استراتيجية علاجية تربوية تكوينية ومجالية

لذلك أرى أنه من الواجب أن يتم تصنيف الأحداث والنزلاء من خلال تصنيف اضطراباتهم العقلية، لأننا أمام حالة مرضية تستدعي المواكبة والعلاج، ووضع برامج علاجية أولاً، ثم تربوية ثانياً، والحد من آثار المساعدة في البيئة الحاضنة لمسببات الانحراف السلوكي ثالثاً. وأن يتم ذلك إلا في إطار توظيف القياسات والاختبارات التنبؤية لأية حالة عود محتملة وذلك كله غاية في استعادة التوازن النفسي والمهني الاجتماعي. لماذا هذا المسار ولماذا تفريد المواكبة والعلاج للأحداث؟ للإجابة على هذا السؤال تعالوا لنظر في البيئة الحاضنة التي أنشئت لنا هذه الشخصية المنعوتة بكونها معادية للمجتمع.

ولماذا تفريد المواكبة والعلاج للأحداث؟ للإجابة على هذا السؤال تعالوا لنظر في البيئة الحاضنة التي أنشئت لنا هذه الشخصية المنعوتة بكونها معادية للمجتمع.

[3] شخصية النزيل العائد بين الاستعدادات الفردية والاستدماج المجالي. المجلة المغربية لعلم النفس 9 شتنبر 2022.

1. على مستوى تاريخ الحدث داخل الأسرة (الأب وغياب النظام العام):

خلال تحضير لدراسة حول شخصية النزيل العائد لاحظت أن: -الأب غائب أو أن الأب فاقد لأي قيمة اجتماعية، الأم قد تكون هي أيضاً غائبة أو أنها المعيل الوحيد حسب دراسة قمت بها في سنة 2014 وجدت إن 68 % من النزلاء العائدين لا يعرفون أحداً من أبويهم وإن كان يعرف الأب والأم فأغلب الآباء كان عملهم إما مياومين، أو عاطلين، ومدمنين على مخدر أو مشروب كحولي وغالبيتهم، ليس لديهم عمل قار؛ والبقية يكونون بنسبة 20% لأمهات عازبات. إذا هناك ما يكفي من التمزقات أو النزاعات في تاريخ الأسرة[4].

2. على المستوى التعليمي:

أقول إن كل أفراد العينة لم يتجاوزوا أربعة سنوات من التعليم الابتدائي.

3. على المستوى النفسي للحدث:

- توتر دائم والافتقاد للشعور بالأمن؛ وبالتالي استحالة تحمل الإحباط.
- كثرة التشكي والحاجة.
- غياب التوازن والتحكم العاطفي، وبالتالي اندفاع دائم للشخصية.
- عدم القدرة والتقزز عند محاولة الرجوع إلى التجارب السابقة، وغياب التنبؤ بالمستقبل، ميل إلى العيش فقط في الوقت الحاضر دون إشارات زمنية أو انتظارات مستقبلية.[5]

النتيجة نرى أن بنية النفسية للمنحرف سلوكياً عرفت تدهوراً تدريجياً ومزمناً في عمليات التنشئة الاجتماعية (أي من بين جميع العوامل التي تساهم في اكتساب المعرفة وهيكلة الحياة الشخصية) غالبًا ما يكون مصحوبًا باضطرابات عاطفية كبيرة.

يمكن أن تتشابه الشخصية الجانحة من جميع النواحي مع الشخصية المدمنة على المخدرات. وفي كثير من الحالات، يتداخل الجانبان. غالبًا ما يكون الجانحون الأحداث جناة متعددي الفعل الجرمي، بل يصبح طريقة حقيقية للوجود (خاصة طريقة لتأكيد الذات من خلال المرور إلى الفعل المتكرر) ولا يمكن اعتباره مجرد صورة رمزية مشؤومة. وبالتالي، فإن الجنوح يشبه من جميع النواحي إدمان على مخدر ما، لأنه من حيث الأعراض، لديه نفس الأثر فعلاقة المنحرف السلوكي مع الفعل الجرمي يوازي طبيعة العلاقة المدمن مع المادة المحذرة المدمن عليها، ولا يمكنه الاستغناء عنها. وبالتالي تصبح

[4] نفس المرجع السابق.
[5] نفس المرجع السابق.

الحاجة إلى أداء الفعل الإجرامي على شكل اضطرار قهري الذي لا يقاوم، تمامًا مثل المخدرات. مسار المنحرف السلوكي من الإثارة إلى تحقيق الإشباع اللحظي. حيث أن علاقة المنحرف السلوكي بالجريمة يوازي علاقة المدمن بالمخدر هذا الذي يستدعي علاج ومواكبة نفسية متفرد.

4. طبيعة العلاقة داخل أسرة الحدث:

أ. على المستوى العلائقي: طبيعة العلاقة مع الأسرة، بما في طبيعة العلاقة مع الأشقاء، والعلاقات الأبوية، وتتسم مشكلة الأسرة في المقام الأول بصورة الوالدية الغائبة، وغالباً ما تكون مرفوقة بحالة الهذر والهجر المدرسي.

فلم يعد الوالدان يحملان صفات السلطة الأبوية، فذلك الدرع الواقي من المخاطر، والذي يقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة اليومية، وتوفير الأمن العاطفي، التي تبنى علاقاتها على الحوار والتفاهم والحب والأمن هذه الأسرة تنعدم فيها هذه المكونات المذكورة سلفاً، بل هي أسرة بلا معنى حيث يغيب الحب والشعور بالأمن بالانتماء وبالكاد يمكن أن يطور أو يسمح بدمج قواعد الحياة بسيطة لغايات نفعية ضيقة، لأنه لا توجد معايير مرجعية صلبة. [6]

ب. الملاحظ في كثير من الأحيان: أن الأم تحتل المكان الرئيسي باعتبارها المعيل الأخير والأساسي لهذه الأسرة.

ج. أما الأب إما غائب جسدياً، أو ميتاً، أو له صورة مهترئة أو منحرفة حيث لم يعد يمثل الحد الأدنى، لا من القانون، ولا من القيم الاجتماعية. غالبًا ما تكون العلاقة الغير شرعية من الأبويين هي المشكلة الرئيسية التي لا يتم الإجابة عليها للطفل. لذلك تتدهور الصورة والوظيفة ورمزية للأب إن لم يتم نقلهما إلى أي شخص ذكر آخر في الأسرة يمكنه أن يضمن حدودها وأن يدعم إمكانية تحديد الهوية.

د. وهكذا، طالما كان الحدث في كنف أمه ولم ينفصل فيه بعد عن والدته. فإن غياب الأب وهذا الخصاص لصورة ودور وقيمة الأب ويعوضه الطفل بإرهاق الأم بالمطالبات واحتياجات المادية ولا نهائية والفورية؛ مما يدفع الأم عاجلاً او آجلاً إلى التخلي عن دور الأب حيث تستسلم للوضع الراهن وتترك للحدث حرية اتخاذ القرار والمسار. في هذه اللحظة يدمر الطفل الحدث نهائياً صورة الشخص البالغ، ذكرًا كان أم أنثى، وبالتالي يفقد الآباء قيمتهما ومصداقيتهما تمامًا عند الطفل الحدث.

[6] 14e Conférence internationale sur la recherche en sciences humaines, Université de Pretoria, département de psychologie, Johannesburg, août 1995.

وبالتالي، فإن «التنشئة الاجتماعية الأحادية»، للآباء الأطفال الأحداث، تتوقف في وقت مبكر جدًا. ليعيش المراهق طويلاً دون أي استيعاب لحدود الاجتماعية ومفاهيم من قبيل المسؤولية والحقوق والالتزامات.[7]

5. التنشئة الاجتماعية للطفل الحدث من قبل رفقاء السن العلاقة المتوازية (أفقياً):

ونتيجة وبعد فشل الأم في القيام بالأدوار المنوطة بها يبحث الطفل الحدث على تحقيق غايتين، الأولى التخلص من الكبار ومن سطوة الكبار، وثانياً يسعى إلى تحقيق الصورة الهوامية عن هويته، يتولى هذا الدور الرفقاء وأبناء الحي من نفس سن الحدث، الذين غالباً ما تكون لديهم عادة نفس المسار والتاريخ، ويشكلون فرق متضامنة تجول في أحياء المدن الكبيرة. تبني الفرقة قانونها الخاص وتتقاسم الجماعة والحدث قيم اجتماعية مشوهة وخادمة لقيمها الخاصة. لكنها تعمل فقط على أساس علاقات القوة، وتزكي لدى الحدث حالة من انعدام الأمن العاطفي، وإيهام الحدث بوهم حمايته من المجتمع «البالغ». لذلك يعيش الحدث في رفض دائم لقيم الكبار والآخر. وتتجنب جماعة الأحداث الإحباطات الهيكلية للعلاقات مع البالغين وتحافظ على وهم القدرة المطلقة والرغبة. داخل الفرقة، لا يكتفي الحدث بتطوير الأنشطة الانحرافية التي تقوده إلى ارتكاب جرائم، لكن الجماعة الرفقاء تعتمد على توظيف الدائم الصورة التي فقدت مصداقيتها تمامًا للشخص البالغ (الأب والأم). وعندما يستمر هذا الوضع لعدة سنوات، تتراوح عادة بين 14 و17 و18 سنة، يتراكم ويتعزز سلوك المنحرف للحدث تدريجياً ضد المجتمع بأسره ويعيش في نشوة الشعور بالقدرة الكلية. لكن هذه الحياة لا تخلو من الخطر لأنه آجلاً وعاجلاً سيتم اعتقاله في وقت ما. من قبل الأجهزة الأمنية ليجد نفسه في السجن ليصبح ذلك الطفل الحدث ويترقى ليصبح النزيل العائد.

لكل ما سبق، إن وضع برنامج علاجي وتربوي وإدماجي لهذه الفئة من الأحداث وبعده بناء مشروع مستقبلي يؤخذ بعين الاعتبار كل هذه المكونات:

1. غياب القدوة.
2. ضعف الحماية الأسرية.
3. التحقيق الهوامي للقدرة والتحكم في المجال والآخر (الحدث)

[7] Jaccoud, A. (1994), Contribution à l'étude des représentations sociales du travail chez les jeunes adultes à la Réunion, Publications de l'ARIFOC/CEP. 3. Lelan, L. (1991), «Évolution de la délinquance juvénile apparente à la Réunion», in Journées départementales sur la prévention des risques d'inadaptation sociale, pages 55-64, publication du Conseil général de la Réunion.

ويتوقف على العناصر الأساسية التالية:

أ. يجب تشخيص اضطراب الحدث وتحديد شدة وحدة الاضطراب، فحسب دراسة سابقة لي فإن النزلاء العائدين والذين كلهم عرفوا الجنوح من الطفولة الصغرى، فمجموعة العينة قد تفيئوا إلى فئات متعددة وجرائم مختلفة، ولكنهم توحدوا في شخصية معادية للمجتمع 47% اضطرابات عقلية علائقية المنشأ 40%، وشخصيات ثنائية القطب ب 13 % أي أن المسار الذي سبق سرده قد يتماثل وقد يختلف في بعض الجزئيات، ولكنها توحدت في وجود اضطرابات عقلية مصنفة ومشخصة. وتتسم هذه الاضطرابات العقلية المذكورة سلفاً بالهشاشة النفسية وغياب التركيز وتهشم الأنا والاندفاعية وغياب بعد النظر قبل المرور إلى الفعل. لذلك الجدولين الأحقين يوضحان هذه الخاصية وطبيعة الاضطراب.

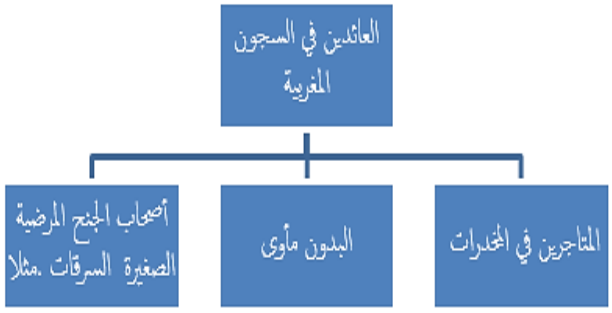

التشخيص المرضي لأضطرابات النزلاء

ب. بالرجوع إلى الدليل التشخيصي والإحصائي (DSM5) النسخة الأخيرة 2015 يعرف الشخصية المعادية للمجتمع بما يلي:

- تجاهل مستمر لحقوق الآخرين يُعرّف هذا التجاهل بوجود ≤ 3 عناصر أساسية مما يلي:

- عدم الامتثال للقانون، كما هو مُبيّن في الأفعال المتكررة التي تستدعي الاعتقال.
- عدم الصدق، كما هو مُبيّن في الكذب المتكرر، أو استخدام أسماء مستعارة، أو الاحتيال على الآخرين لتحقيق مكاسب شخصية أو متعة.
- التصرف باندفاع أو عدم التخطيط المُسبق.
- سهولة الاستفزاز أو العدوانية، كما هو مُبيّن في الشجارات المُستمرة أو الاعتداء على الآخرين.
- تجاهل صارخ لسلامتهم الشخصية أو سلامة الآخرين.
- التصرف بشكل غير مسؤول باستمرار، كما هو مُبيّن في ترك وظيفة دون وجود وظيفة أخرى مُتاحة أو عدم دفع الفواتير.
- عدم الشعور بالندم، كما هو مُبيّن في اللامبالاة أو التبرير عند إيذاء الآخرين أو إساءة معاملتهم.
- بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لدى المرضى دليل على وجود اضطراب سلوكي قبل سن 15 عامًا. لا يُشخّص اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، رأى هذا التشخيص فقط للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا فأكثر.

- يجب التمييز بين اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع والاضطرابات التالية:

- اضطرابات تعاطي المخدرات: قد يكون من الصعب تحديد ما إذا كانت الاندفاعية وعدم المسؤولية ناتجين عن اضطراب تعاطي المخدرات أو اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، ولكن يُمكن تحديد ذلك بناءً على مراجعة تاريخ المريض، بما في ذلك التاريخ الحديث، ومراجعة فترات التعافي. في بعض الأحيان، يكون تشخيص اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع أسهل بعد علاج اضطراب تعاطي المخدرات المصاحب، ولكن يمكن تشخيص اضطرابات الشخصية المعادية للمجتمع حتى في وجود اضطراب تعاطي المخدرات.
- اضطراب السلوك: يتضمن اضطراب السلوك ميلًا سائدًا لتجاهل الأعراف والقوانين الاجتماعية، ولكن يجب أن يكون هذا الاضطراب موجودًا قبل سن 15 عامًا.
- اضطراب الشخصية النرجسية: يكون المرضى مسيئين ويفتقرون إلى التعاطف، ولكنهم لا يمتلكون ميولًا عدوانية أو ملتوية، كما هو الحال في اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع.

- اضطراب الشخصية النرجسية: يكون المرضى مسيئين ويفتقرون إلى التعاطف، ولكنهم لا يمتلكون ميولًا عدوانية أو ملتوية، كما هو الحال في اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع.
- اضطراب الشخصية الحدية: المرضى متلاعبون تمامًا، لكنهم يفعلون ذلك للحصول على المساعدة وليس للحصول على ما يريدون (على سبيل المثال، المال، والسلطة)، كما هو الحال في اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع.

ثالثاً: مسودة مشروع الحياتي للأحداث والاندماج المجتمعي السليم

لكل ما سبق، إن وضع برنامج علاجي وتربوي وإدماجي لهذه الفئة من الأحداث وبعده بناء مشروع مستقبلي يتوقف على العناصر التالية: يجب تشخيص اضطراب الحدث وتحديد شدة وحدة الاضطراب فحسب دراسة سابقة لي فإن النزلاء العائدين مجموعة العينة، قد تفيئوا إلى ارتكاب عدد مختلف من الجنح والجرائم تختلف في حدتها وخطورتها والغايات المرجوة من وراء تحقيقها، فقد يكون الأحداث المرتكبين لجنح السرقات غايتهم القصوى الحصول على مأوى في فصل الشتاء، والمتاجرين في المخدرات غايتهم تحقيق الغنى المادي، وبالتالي أرى أن طبيعة الجنحة أو الجريمة تحتوي على خصائص وسمات لازمة للطفل الحدث، مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه العينة العشوائية سبق لها المرور من مراكز التهذيب والإصلاح بمعنى أن الانحراف السلوكي ينمو يتطور مثله مثل مراحل النمو البيولوجي والنفسي والاجتماعي.

لتحقيق أثر وتعديل في سلوك الطفل الحدث والنزيل العائد أرى، أننا يجب الحرص على تفهم واستيعاب معتقدات واتجاهات ومواقف ومسلمات وتمثلات هذه الفئة لأن هذه المكونات تمنحنا إشراك الحدث في البرامج متعدد التدخلات ولتحقيق ذلك، أعتقد أن هناك خطوات الخمس من أجل إعادة إدماج الأحداث والحد من ظاهرة العود عموماً:

- **المرحلة الأولى: المنحى التصنيف الإكلينيكي: المواكبة والتقويم النفسي:**

قبل أي برنامج تربوي ما ولغاية تحقيق نتائج ملموسة ومعترف بها، أرى أن تصنيف الأحداث باعتبارهم يعانون اضطرابات عقلية، سيساعد كثيراً في وضع برنامج تربوي يرنو إلى ترميم التمثلات والإدراكات المغلوطة التي اعتنقها فكر الحدث. وبالتالي يكون تصنيف الأحداث من خلال طبيعة وحدة الاضطرابات التي أصيب بها الحدث فالأكيد فغالبية المنحرفين السلوكيين أما أنهم ثنائي القطب أو شخصيات معادية للمجتمع أو اضطرابات ذات منشأ علائقي، في حين أن التصنيفات الأخرى المعمول بها حالياً تبقى بعيدة عن ملامسة حقيقة الفعل المرتكب، لأن وهذا ما ينظر إليه

ويعاقب عليه وهو نتيجة الفعل وليست مسببات الفعل الجرمي، ولكن كيف وصل إلى المرور إلى الجرم فهذا أمر آخر لا يتم تقييمه ولا استحضاره، مشكل الحدث هو مشكل نفسي ولد له قلق تلك الجريمة والجنحة خلقت له تنفيس لرغبة لاشعورية عبره عنه بارتكاب جريمة أو جنحة، فالطفل الجانح طور معنى خارج المعنى المتوافق بشأنه اجتماعياً وبالتالي فالحدث له لغة غير لغتنا، وتبرير لمروره إلى الفعل، يقتضي منا القيام كما قال (J.E.L)[8] تخريب المعنى الشخصي وإنشاء المعنى الجمعي سوية. وعليه فإن بعد العلاج والمواكبة يسبق كل المكونات الأخرى، بل هو عصب الرحى وعمودها الفقري الأول والأخير. فلابد من إعادة برمجة الحدث ولابد من وجود قدوة ولابد من تحديد أهداف مجتمعية يرحب بها المجتمع ويتوق إليها الحدث.

- **المرحلة الثانية: العلاقة التراتبية التربوية العمودية (استعادة الدور القيادي والتربوي):**

يتمثل الإجراء التربوي الأول في استعادة العلاقة التربوية العمودية (القدوة والتابع)، (الفقيه والمريد) أي مبادئ المسؤولية، التبعية وتحمل المسؤولية التي يجب على كل بالغ أن يمارسها تجاه القاصر الذي يرعاه. بطبيعة الحال وبناء على الإحباطات السابقة، سيعمل الجانح على تجنب هذه الوصاية لأنها تولد لديه الإحباط الذي يشير إلى الصور الأبوية الأكثر أهمية وأصالة وعمقاً، والتي كانت غير قادرة على التنظيم تلك الإحباطات التي نمت وتراكمت، وتم إدراكها وعايشها وبنيت على إثرها مواقف واتجاهات أنتجت شخصية الطفل الحدث. فمحاولة إعادة بناء العلاقة مع البالغين تقلق تزعزع تضخم الأنا عن الطفل الحدث. وعلى إثر هذه العلاقة العمودية يتم إنشاء ميزان القوى على الفور، حيث يجب على البالغ أن يفرض صورته وقيمته وقدسيته باعتباره المعلم والقدوة والفقيه. ولتحقيق الأثر وتمرير حتمية وهرمية العلاقة والتعريف بصاحب السلطة والقرار هذه، يجب أن يفرض قانون الطاعة بالترغيب وأحياناً إذا لزم الأمر عبر علاقة القوة البلاغية أو التربوية، لأنه يجب التسليم أنه في حالات الأحداث خصوصاً لا يمكن في نظري القيام بأي عمل تعليمي وتربوي حتى يدرك الحدث أنه تحت سيطرة الفعلية والكاملة للبالغ. حيث القيام ببناء اتصال كامل ذي معنى ودلالة يتم إدراكها ضمنياً مفادها "أنا المعلم وأنت التلميذ" وما يرتبط بذلك من رسائل على الطفل الحدث استيعابها واستدماجه والتسليم لقوتها وسيطرتها.

- **المرحلة الثالثة: منحى إعادة الثقة للعلاقات البينية بين القاصر والبالغ:**

عندما يتم اكتساب مبدأ توازن القوى لصالح البالغين، يمكن للمراهق، إلى حد ما، يمكن استثمار وبناء صلة بين فردين غير متساويين (المعلم والتلميذ). ويجب أن تستند هذه الصلة على أساساً

[8] المحلل النفسي والطبيب العقلي الفرنسي (Jean Emile Lacan)

من الالتزام السلوكي واللفظي والدلالي على مستوى اللغة والمعنى والسلوك والذي يكون نتيجة حتمية للمرحلة السابقة (الثانية) والتي قد ينشئ عليها تحديد وإدراك واستيعاب والتقيد بالأدوار بين المتحاورين. لكن هذا الاستكشاف وهذا الإدراك وهذا الاستيعاب، يتطلب جهداً وصبراً وطول نفس، حيث أننا أمام إعادة بناء شخصية الطفل الحدث وهذه الأخيرة (شخصية الطفل الحدث) هي مجموع المواقف والاتجاهات والمسلمات. هذه التمثلات الجديدة قد تتطلب وقتاً غير يسير وقد تكون طويلة وتدريجية، فالتئام جرح قديم لن يتم بين يوم وليلة، وعلى اعتبار أن الطفل الحدث لا يزال هشًا للغاية. ومتمرداً وطالما أن الطفل الحدث لم يفهم معنى الدروس التربوية بكل تجلياتها (النصيحة والحماية والسلطة) فإنه يحاول دائمًا الهروب منها لصالح العلاقات البينية لجماعة الأقران، حيث الحرية والتلذذ بالشخصية الهوامية. مما يقتضي الحرص على عدم إفشال المجهود العلاجي والتربوي من خلال احتكاك الطفل الحدث بأقران لا يخضعون لنفس البرنامج، مما يعرض المجهود كاملاً للفشل.

- **المرحلة الرابعة منحى ترميم واستعادة قوة ورمزية الوالدين:**

يتم تقاسم السلطة الأبوية مع المؤسسة الإصلاحية، ويحاول الفريق التعليمي والنفسي على العمل استعادة السلطة الأبوية بشراكة مع الأسرة. (لا ننسى هنا التذكير ان هذه البيئة الحاضنة هي من التي أنتجت لنا هذا الطفل الجانح) وبالتالي فإعادة تأهيل الأطفال الأحداث لا تنحصر على المؤسسة الإصلاحية، لذلك نحن في حاجة ماسة لمتدخل آخر خارج الأسوار لتهيئ البيئة المجالية للطفل الحدث إنها مسألة البحث عن «خبراء» اجتماعيين يمكنهم تأهيل الأسرة الطفل الحدث لاستئناف علاقة والعمل السابق داخل المؤسسة «الرعاية الحازمة» داخل الأسرة. بل أنني أرى شخصياً ودون أي تحفظ يذكر أن تأهيل البيئة الحاضنة ركن لازم لنجاح عملية التأهيل والاندماج، وخصوصاً عندما يكون الوالدان لا يزالان موجودين، لصالح الطفل الحدث، ولهذه الخطوة فائدتين: الفائدة الأولى إعادة إحياء الدور الوالدي الموؤد سلفاً لمبررات تم التعرض علها سلفاً، والفائدة الثانية تحسيس الوالدين أن المؤسسة الإصلاحية هي مجرد مختبر يمكن التحكم في مجموعة سلوكيات وانحرافات ولكنها لا يمكن الاعتماد عليها كلية في الإصلاح والتربية.

وإذا ما تبين لنا أن الصورة الوالدية، عند الطفل الحدث لم تصل إلى المستويات المرجوة من حيث الاستيعاب والإدراك والتمثل لطبيعة العلاقة العمودية بين الأدوار. والأشخاص، يكون لازماً أن نجد في الأسرة من يكفل الحدث تربوياً. وقد تكون الرسالة الموجهة للطفل الحدث أن له من الراشدين من يهتم لأمره وينتظر خروجه من الإصلاحية، وبذلك يمكننا القول ولتذكير الحدث بأنه لا يزال محل اهتمام شخص ما من عائلته، كما أن عمل الاتساق والتنسيق بين الخطاب التربوي الطفل

الحدث، ويعطي انطباعاً إيجابياً للطفل الحدث على أنه مراقبة من عدد من المربين والمكونين والمدرسين المسئولين، لذلك تكون معالم تحسن سلوكي بارز ويمكن ملاحظة تحقيق استقرار دائم للشخصية للطفل الحدث.

علاوة على ذلك، يجب بالضرورة أن يدخل الحدث في نهج ما قبل التكوين أو المدرسة، ويلاحظ أيضًا أنه عندما تكون العلاقة مع المعلم المتدرب إيجابية وهيكلية، يشعر الحدث بأنه معترف به في نشاط اجتماعي ويمكنه الاستثمار في المصالح الشخصية. (عادة الأنشطة اليدوية). فقط أريد هناك التأكيد على ضرورة بناء العلاقة مع الشخص البالغ في البداية في علاقة شخصية. لسماع وإدراك لغة القانون والنظام، يجب على الحدث أن يمر في علاقة القوة مع الكبار ويجب أن يهزم ويخضع. فقط عندما تعمل جميع الإجراءات التعليمية والتكونية لمختلف الأوصياء الرمزيين والقانونيين للحدث في تآزر وتكافل يعيد للأسرة معناها الأصلي والحقيقي للوجود، ويعمل الفريق التعليمي بصفة القائد والمربي يظهر على الحدث علامات التحسن السلوكي والعقلي.

- **المرحلة الخامسة: منحى ضرورة التسليم واستحضار المسئولية المجتمعية في تهشم الأنا عند الحدث:**

يجب اعتبار الانحراف، مثل إدمان المخدرات، أحد أعراض المرض الذي تُعزى أسبابه إلى التشريح العميق والمبكر للصور الأبوية المهشمة. فالطفل لم يجد الجسر والتي هي الأم، ولم يجد القدوة والذي هو الأب، هذه الرموز لم تكن حاضرة في بناء شخصية الجانح. لتنتظم في ذهن الطفل الحدث تحديات فردية ناقمة على الكبار. إعادة بناء الشخصية الجانحة يرتبط من بينما يرتبط بالاستثمار في اللغة (خاصة ومتميزة تحتكم للقيم وقواعد مجتمعية) كأداة للتواصل والحوار والتفاعل بين (البالغين) و(القاصرين) حيث نكون أمام لغتين ورسائل تقرأ بمرجعيات مختلفة تؤدي إلى عقم في بناء تواصل حقيقي وبناء. مما يتحتم معه العمل على إيجاد ما تبقى من لغة موحدة تجمع بين العارفين بالقيم السائدة والمبتدئين في تعلمها.

وهذا ليس أكثر ولا أقل من استعادة المهمة الحقيقية للتعليم، وتقسيم الأدوار، أي العلاقات بين البالغين والقاصرين التي تتمحور أساساً حول الواجبات الاجتماعية لكل أعضاء المجتمع، في كل الفئات والأعمار. حماية لهذا المجتمع من الأخطار؛ لذلك يكون من أولوية الأولويات. خضوع الأحداث إلى سلطة البالغين والخضوع لسلطة القيم المجتمعية والتسليم بإجباريتها؛ ثم بعد ذلك يمكننا التوجه نحو يكون إنشاء مشروع حياتي شخصي يكون للتعليم والتدريب المهني أساسه ومرتكزه؛ ولا يتم ذلك إلا من خلال وعي الحدث وإدراكه الطوعي بالاختلالات الإدراكية والعقلية

والتي هي في أصل المعاناة النفسية التي أدت إلى الانحراف، من خلال مساعدته على تحسين قدراته التحليلية والإدراكية واستيعاب مطبات الحياة الفردية وحسن تدبير سبل التعامل معها.

رمزية النظام والقيم وموت الأب

يكون من الضروري التنبيه إلى أن الارتماء في أحضان الجنوح قد لا ينحصر فقط في غياب الحصول على الضروريات الأساسية للعيش، بل إن الرغبة في امتلاك كماليات من قبيل امتلاك سيارة أو دراجة نارية وما شابه ذلك مما يسبب في الإتجار في المخدرات، بالنسبة للذكور أو التعاطي للدعارة، بالنسبة للإناث للحصول على ما يعتبرونه خطأ (ضروري) وذا رمزية وقيمة اجتماعية.

المشكل أنه في حالة عدم وجود قيمة رمزية للأب قيمة أبوية مانعة رادعة ومهددة بالعقاب، حيث يغيب الرقيب، يجد الجانح كل السبل والمبررات لتنبي سلوك جانح. بكل اريحة ودون شعور بالخوف أو التنبؤ بالردع المؤلم. فإن الحدث يسعى لاهثاً إلى مقاصده المنتجة للذة والمتعة، والانتماء والحصول الوهمي والهوامي على المركز الاجتماعي المزيف، والذي يتم ربطه بالحصول على الأشياء الكمالية وليس بالقيم، تلك الأشياء الماتعة التي تمنحه الشعور بالاعتزاز والفخر والتظاهر. وكلنا ندرك أن جل الاضطرابات النفسية لها علاقة بطبيعة تمثل القيم، وتكمن الخطورة عندما تستبدل القيم والأخلاق بالأشياء وامتلاك الأشياء حيث تصبح قيمة الشخص في الشيء. (سيارة فاخرة، دراجة فاخرة الخ)، وكلنا نعلم أننا جميعاً نرغب في الحصول على الاعتراف المجتمعي والانتماء للمجتمعي، إلا أننا نختلف في سبل الوصول إلى هذا الاعتراف والجانحون منا من يقوم بأفعال مرفوضة اجتماعياً (الإتجار في المخدرات، الدعارة الخ) وهذا تعبير صريح عن أعراض مرضية وقيم فردية مستحدثة، تنم على استبعاد التام والقطعي للمعايير الأخلاقية وفي غياب النماذج الابوية التي تمثل النظام والقيم والقانون المجتمعي، الرمزية القيمية للحلال والحرام، وبالتالي فإن جنوح المراهقين مرتبط بفكر الضعف القيمي للأب داخل البيت. ففي غياب القدوة والموجه والمؤطر يصبح المراهق مسلوباً ومستبداً بموضوع هوامي هذا الموضوع الهوامي هو مرتبط بشيء، ويصبح هذا الشيء الفيتيشي مركز اهتمام المراهق، بل يصبح هذا الشيء هو الدافع والموضوع والمنتهى والقصد، الذي يدفعه مرغماً وراغباً في ملء الفراغ العاطفي والهوياتي للتعلق بأشياء النفعية دون أي قيمة رمزية وإنسانية. [9]

[9] Ramassamy, J. (1993), Bann fanum sel koméla. *Représentations et pratiques sociales de femmes bénéficiaires d'allocation de parents isolés*, mémoire de DHEPS, Université de la Réunion ; Peters, E. (1995), *Le père : un tuteur mis sous tutelle ? Approche psychosociologique de la place du père dans les milieux défavorisés à la Réunion*, mémoire de DEAS, École départementale de service social.

بالمحصلة السقوط في الجنوح لا يرتبط قسراً بإشكالية، توفر وعدم توفر الظروف المحيطة بكل تجلياتها المادية والمعنوية بل تتجاوزها إلى متغير أكثر تحديداً وهو التنشئة والتربية والقيم الاجتماعية حيث تكون للقيمة الرمزية لكل من الأب والأم المحدد الحقيقي للنمو السليم لمآل ومصير المجتمع.

المراجع والإحالات

1. التقرير السنوي للإدارة العامة للأمن الوطني بالمغرب 2023.
2. تقرير مندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج 25 ستنبر2019.
3. شخصية النزيل العائد بين الاستعدادات الفردية والاستدماج المجالي. المجلة المغربية لعلم النفس 9 شتنبر 2022.
4. شخصية النزيل العائد بين الاستعدادات الفردية والاستدماج المجالي. المجلة المغربية لعلم النفس 9 شتنبر 2022.
5. شخصية النزيل العائد بين الاستعدادات الفردية والاستدماج المجالي. المجلة المغربية لعلم النفس 9 شتنبر 2022
6. 14e Conférence internationale sur la recherche en sciences humaines, Université de Pretoria département de psychologie, Johannesburg, août 1995.
7. Jaccoud, A. (1994), *Contribution à l'étude des représentations sociales du travail chez les jeunes adultes à la Réunion*, Publications de l'ARIFOC/CEP. 3. Lelan, L. (1991), « Évolution de la délinquance juvénile apparente à la Réunion », *in Journées départementales sur la prévention des risques d'inadaptation sociale*, pages 55-64, publication du Conseil général de la Réunion.
8. المحلل النفسي والطبيب العقلي الفرنسي Jean Emile Lacan
9. Ramassamy, J. (1993), Bann fanm sel koméla. *Représentations et pratiques sociales femmes bénéficiaires dl'Allocation de parents isolés*, mémoire de DHEPS, Université de la Réunion; Peters, E. (1995), *Le père: un tuteur mis sous tutelle? Approche psychosociologique de la place du père dans les milieux défavorisés à la Réunion*, mémoire de DEAS, École départementale de service social.